بسم الله الرحمن الرحيم

أثر الشاهد القرآني في قواعد النحو العربي

(استعمال أفعل التفضيل في غير بابه- أنموذجٌ)

بحث مقدم من:
أ.د عبدالرزاق عبدالرحمن أسعد السعدي،
أستاذ الدراسات العليا في جامعة العلوم الإسلامية العالمية – عمان – الأردن.

إلى: المؤتمر القرآني الدولي السنوي (مقدس: 4)
في: جامعة ملايا في ماليزيا في يومي:14-15/4/2014م

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أن قواعد النحو العربي اعتمدت في تقعيدها على مصادر عدة، كان في طليعتها كلام العرب نثرا وشعرا، و القرآن الكريم أول تلك المصادر من دون منازع؛ لأنه نزل عربيا فصيحا بليغا معجزا، لا يدانيه نص بشري، ولا يرقى إلى مستواه كلام آخر، لذا فإنّ البحث في النص القرآني الذي يعد الشاهد الأهم في قيام القاعدة النحوية عليه يعد من الأهمية بمكان رفيع.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق أمور كثيرة منها ما يأتي:

1. بيان مكانة القرآن الكريم اللغوية الرفيعة بين شواهد اللغة الأخرى.
2. اثبات دقة القاعدة النحوية التي تبنى على نص قرآني.
3. تصحيح عدد من المفاهيم النحوية التي قد يساء فهمها.
4. استجلاء بعضٍ من أسرار القرآن الكريم من خلال قواعد النحو العربي.
5. تحليل بعض النصوص القرآنية على ضوء القاعدة النحوية.

خطة البحث:

يقوم هيكل البحث على مقدمة، وتمهيد، وبحث في الشاهد القرآني عند النحاة وأثره في قيام القاعدة النحوية، وبحث آخر في دلالة (أفعل التفضيل) على غير بابه في نصوص قرآنية، ثم خاتمة، وتوصيات، تعقبها مصادر البحث. والله ولي التوفيق.

تمهيد:

أنزل الله تعالى القرآن الكريم وحيا على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم بلسان عربي مبين، فأعجز فصحاء العرب وبلغاءهم عن أن يأتوا بمثله، أو بمثل سورة من سوره، وتكفل الله جل وعلا بحفظه بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]، ومسالك حفظ القرآن كثيرة من شأنها أن تحقق وعد الله تعالى في كتابه المجيد، ومن تلك المسالك أنه تعالى هيأ طائفة من علماء الأمة ليقوموا جاهدين على وضع قواعد تضبط لغة العرب وتحافظ عليها من الضياع واللحن والانحراف، وكان معتمدهم الأول في صياغة القواعد النحوية هو النصوص القرآنية، ولا ينتقلون إلى نص آخر إلا إذا لم يجدوا نصا قرآنيا تقوم عليه القاعدة النحوية، فمن المعروف أن القرآن عربي، وليس كلّ العربية في القرآن.

المبحث الأول: الشاهد القرآني عند النحاة ,وأثره في قيام القاعدة النحوية

لقد كان القرآن الكريم سببا للدراسات العربية عامة وللقواعد النحوية خاصة، ولم يَغفل النحاةُ الأوائلُ عن الشاهد القرآني، فالنحاة البصريون ((قد جعلوا القرآن الكريم وقراءاته مصدراً مهماً من مصادرهم وأصلاً من أصول استشهادهم))[2]، فـــ((وقفوا من القرآن الكريم موقف المدافع عما يرد في الكتاب العظيم، فقاسوا على آياته ما أجازوه من قواعد، وأجازوا ما جاء في قراءاته المتواترة، ولم يصدر عنهم أي طعن في قراءة أو تخطئة لقارئ شاذة كانت قراءته أم غير شاذة))[3].

---

[1] سورة الحجر، الآية: 9.

[2] تاريخ النحو وأصوله، د. عبدالحميد السيد طلب، تقديم: عبدالسلام هارون، مكتبة الشباب: 82.

[3] المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد، ط2، 1990: 97.

أما فيما نسب إلى البصريين من تخطئة بعض القراءات وردّ بعض منها فقال الدارسون: ((إننا رأيناهم قد عزّ عليهم أن يحطموا ما أقاموه من مقاييس وقواعد لمذهبهم .... ولم يكن في مقدرتهم أن يبتعدوا عن القرآن الكريم وألا يغترفوا من معينه تثبيتاً لقواعدهم فلجؤوا إلى التأويل والتخريج، وبذلك تزاحمت الأقوال في مسائل النحو))[1].

وإذا كان البصريون يقعِّدون القواعد النحوية ويضعون مقاييسهم وأصولهم ((وكان مِنْ الواجب عليهم أن يحفظوا القرآن الكريم .... فلا يكون القرآن مجالا للتأويلات والتخريجات- فالحق والأولى- لو أنهم درسوا القرآن الكريم أولاً، قبل أن يضعوا مقاييسهم وأصولهم .... لا أن يضعوا مقاييسهم أولاً ثم يحاولوا إخضاع كتاب الله لهذه المقاييس))[2].

وهذا ما جعل بعض المـُحدَثين يكيلون التهم للبصريين وإن كان فيهم بعضُ المنصفين الذين لم يحملوا كلام سيبويه في أبواب كتابه في منع بعض الظواهر النحوية أو الصرفية، على أنها موجهة إلى القراءات القرآنية توجيهاً خفياً وكان بعضها خطأً أو لحناً[3].

فالدكتور أحمد مكي الأنصاري في كتابه عن القراءات، يفسر كل حكم ذكره سيبويه أو أحدُ شيوخه وحكم عليه بأنه لا يجوز أو ضعيف أو لحن أو خطأ بأنه موجه إلى قراءة من القراءات التي قد تكون معروفة في زمنهم أولا تكون وإنما عرفت عند الكوفيين الذين اشتهروا بعلم القراءات وعلم الفقه المستنبط من القرآن وقراءاته مع اعتماد الرأي فيه[4].

أما الدكتور مهدي المخزومي فهو يؤيد رأي الأنصاري فقد ذكر أن البصريين قد وقفوا من القراءات موقفهم من سائر النصوص اللغوية وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قلبوه وما خالف أصولهم رفضوا الاحتجاج به

---

[1] تاريخ النحو: 82، وينظر: المدارس النحوية: 97، والشواهد والاستشهاد في النحو، عبدالجبار علوان، مطبعة الزهراء، بغداد، ط1، 1987: 22-71.

[2] تاريخ النحو: 84.

[3] ينظر: المدارس النحوية، د. خديجة: 176.

[4] ينظر: موقف د. أحمد مكي الأنصاري في كتابه (سيبويه والقراءات): 5-6.

ووصفوه بالشاذ كما رفضوا الكثير من الروايات اللغوية وعددوها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها[1].

من ذلك موقفهم من قراءة ابن عامر[2]، مقرئ أهل الشام، فقد غلّط البصريون ابنَ عامرٍ في قراءته لقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[3]، بنصب (أولادهم) وخفض (شركائهم)[4]؛ لأنه فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، فقد منع ذلك جمهور البصريين ورموا ابن عامر بالجهل بأصول العربية ورفضوا الاحتجاج بقراءته؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار[5].

وقد ردت الدكتورة خديجة الحديثي على من ذهب هذا المذهب ،وذكرت أن القائلين بهذا يحملون نصوص كتابه وآراءه فوق ما تحتمل وذلك ما لا يجوز.

وأما الذين صرحوا بالتخطئة ونسبوا إلى القراء اللحن وإلى القراءات الخروج عن العربية، في الحقيقة فهما شيخا المدرسة الكوفية الكسائي والفراء[6].

وما جاء في (معاني القرآن للفراء) من تخطئة وعيب على القراء السبعة ونسبة الوهم إليهم في كثير من المسائل رداً على القراءات ولاسيما التي نسب فيها القدماء هذه التهمة إلى البصريين وألصقوها بهم، فتح للنحاة المتأخرين باب الطعن[7].

---

1 ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، ط3، بيروت، 1406هـ - 1986م: 384.

2 هو عبدالله بن عامر بن يزيد أبو عمران اليحصبي الشامي (ت 118هــ)، أحد القراء السبعة، ولد في البلقاء وانتقل إلى دمشق بعد فتحها وتوفي بها، كان صدوقاً في رواية الحديث. ينظر: الأعلام: 4/95.

3 سورة الأنعام، الآية: 137.

4 ينظر: التيسير في القراءات السبع لأبي عمر والداني، اسبانيول: 107/ 193. ومعجم القراءات القرآنية، عبدالعالم سالم مكرم وأحمد مختار عمر، ط2، 1988م: 2/322.

5 ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي: 384.

6 ينظر: المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي: 178.

7 ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/258-259. والمدارس النحوية: 178.

وكان المنهج الكوفي في خصائصه قائما على ((الاحتجاج بالقراءات القرآنية مطلقاً متواترها وشاذها؛ لأن ذلك داخل في منهجهم المبني على التوسع في الرواية والأخذ بمعظم ما جاء في اللغة))[1].

وبحاصة أن قراء القرآن في العصور المتقدمة كانوا غاية في الدقة وقمة في الضبط والإحكام وصحة الرواية.

إذن كان استقاء علمائنا من القرآن الكريم أمراً بارزاً وواضحاً فآياته الكريمة شواهد لغوية ونحوية مؤكدة النسبة، إلى قائلها أو بيئتها.

وسأتطرق إلى مجموعة من هذه الكتب محاولاً إجراء شيء من الموازنة بين الشاهد القرآني وأصول الاستشهاد الأخرى، ولاسيما الشعرية منها ....

فإذا تأملنا كتاب سيبويه فسنجد ما يؤكد أن القرآن الكريم قاده للملاحظة والمدارسة والموازنة.

أما فيما قيل عن سيطرة الشواهد الشعرية على الكتاب دون الشواهد الأخرى فـ((ينبغي ألا تخدعنا الشواهد الشعرية بالكتاب، فقد جاء ما يقارب من 1050 شاهداً من الشعر، ولكن إذا استثنينا ما جاء للضرورة .... فيبلغ 174 بيتاً)).

وما ذكره للاسئناس به في التحليل والتعليل والتنظير، وما ذكره على أنه قليل أو شاذ أو لغة، وما بقي لنا إلا عدد من الشواهد الشعرية لن يصل بأية حال إلى ضعف عدد الشواهد القرآنية))[2]، فكان شيخ النحاة ((يعتمد على العبارات المنثورة الواردة في فصيح الكلام العربي بعد آيات القرآن الكريم وعباراته التي هي أرقى الشواهد وأسماها وأفصحها وأعلاها))[3].

أي إن سيبويه قد اتخذ من القرآن الكريم وقراءاته التي عليها نبعا ثريا ينهل منه في الاستشهاد والشرح والتحليل والتعليل وتصنيف الأشياء وإدراك الفروق في براعة ومقدرة فائقة، ولم يكن بمعزل عن مصادر الاستشهاد الأخرى[4].

---

[1] المدارس النحوية، د. خديجة: 176. وينظر: الشواهد والاستشهاد: 211، وما بعدها.
[2] الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه (أطروحة دكتوراه): 106.
[3] المدارس النحوية، د. خديجة: 109.
[4] ينظر: الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه: 108.

ويعد المبرد مثالاً آخر فهو من أعظم النحاة البارزين الذين عرفتهم القرون الثلاثة الأولى بعد الخليل وسيبويه .... وان تراثه النحوي لاسيما المقتضب من أقرب الكتب إلى أول انجاز حضاري .... وهو كتاب سيبويه.

فكان الشاهد القرآني عنده ذا مكانة سامية وواضحة وبنسبة تزيد على كتاب سيبويه، فإذا (أردنا أن نستقري مقدار السهم الذي حازه الشاهد القرآني فإننا نجد الكثير من الدلائل التي تنبئ عن تملكه الحظ الأوفى بين شواهده .... فالطابع الغالب على منهج أبي العباس هو أن يقف الشاهد القرآني متفرداً في الاستدلال على مسائله النحوية)[1]، ولم يختلف المقتضب عن الكتاب في كثرة الشواهد الشعرية مقارنة بالشواهد القرآنية.

وليس في هذا التفاوت أمر يقلل من شأن الشاهد القرآني أو يجعل منه عنصراً ثانوياً في كتب اللغة العربية لاسيما النحوية منها.

فقد أسندت قواعد النحو إليه وارتكزت عليه كما مرّ سابقاً، ولا نريد بهذا أن نقول بضعف الشاهد الشعري، إلا أننا نجد أن عناية المتقدمين بالشاهد الشعري دون غيره من الشواهد ترجع إلى أسباب[2] جعلت هذا الأمر سائداً في كتبهم[3].

ولهذا يقول الدكتور أحمد ماهر: ((نحن نرى أن الشواهد الشعرية قد احتلت مكانها في كتب النحو لصيرورتها وإذاعتها بين الناس، تلك الصيرورة التي وقف الشاعر حيالها حائراً لقول منه مضى .... فهو لا يستطيع إعادته إلى نفسه بعد أن تناوله الرواة، إذ كان الشعر علم قوم ولم يكن لهم علم أصح منه))[4].

أما الابتعاد عن الاستشهاد بشعر المولدين، فإنه يفسح المجال أمام الشاهد القرآني للتفوق والتميز كونه لا يدخل فيه اللحن فقد كان شعر الطبقات السابقة ((مدعاة لنظر هادئ

---

1 ينظر: المدارس النحوية، د. خديجة: 131.

2 ينظر: الضرورة الشعرية دراسة لغوية ونقدية، د. عبدالوهاب محمد العدواني، مطبعة التعليم العالي جامعة الموصل، 1990م: 92-93.

3 ينظر: الرواية والاستشهاد باللغة، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، 1987م: 126.

4 الشواهد الشعرية: 37.

متلبث في مستوى عربية الشعر وفصاحتها وخلوها من اللحن الذي أخذ بالظهور على ألسنة الجيل الأول من المولدين))[1].

وكان ابن السراج (ت 316هـ)، في كتابه الأصول في النحو ((كثير الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة .... ثم الشعر قديمه وحديثه وجاهليّه وإسلاميّه، ثم بعد ذلك الحديث والأمثال))[2].

فهو يقدم الشاهد القرآني إن وجد على غيره .... فقلما يخلو باب من أبواب الكتاب دون أن يستشهد بآية قرآنية يؤيد بها رأياً أو يعارض غيره، أو ليثبت رأيه في بعض المسائل النحوية واللغوية[3].

أما شواهده من الشعر فقد استشهد .... بالشعر والشعراء الذين استشهد بشعرهم، منهم الجاهلي والإسلامي والمخضرم، ولم نجده يستشهد بشعر المولدين والمحدثين[4].

أما ابن مالك في كتابه شرح الكافية الشافية وغيرِه، فكان (يعتمد عليه اعتماداً كبيراً في اشتقاق القواعد النحوية وفي إثبات آرائه ويتخذ منه دليلاً قاطعاً وثابتاً فيما يقول .... فهو إذن يجعل مصدره الأول من القرآن الكريم ويعتد بقراءاته المختلفة .... فكان كثير الاستشهاد بالآيات القرآنية)[5].

ومسألة أخرى تجعل الشاهد القرآني متفوقاً على الشاهد الشعري (ألا وهو الضرورة الشعرية).

فالشاعر يستطيع الخروج على قواعد النحو العربي المألوفة فيجوز له ما لا يجوز لغيره في صرف ما لا ينصرف، وحذف ما حقه الإثبات وإعراب ما حقه البناء وغير ذلك.

---

1 الضرورة الشعرية: 91. وينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، للبغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط3، 1989م: 1/6. والمدارس النحوية، د. خديجة: 96-176.

2 ابن السراج في كتابه الأصول (رسالة ماجستير)، حامد فرحان، جامعة بغداد، 1990م: 77.

3 ينظر: المصدر السابق: 77.

4 ينظر: المصدر السابق: 107-108.

5 ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك.

ومع ذلك فنرى كثيراً من النحاة يستشهدون بأبيات في مسائل نحوية جاءت من خلال هذه الضرورة، وليست هذه الضرورة مألوفة في آيات القرآن ....

لذا لا نستطيع الاعتماد في بناء قواعدنا النحوية على شواهد توجهها الضرورة، ويحكمها نمط خاص من النظم، وأمامنا - عوضا منها- سيل عرم من الشواهد القرآنية، لا يرتقي إليها الشك ولا تحكمها الضرورة بشيء.

ثم إنّ وثاقة القرآن الكريم وعلوّه في الفصاحة تجعله أنفع استشهاداً مِنْ غيره ((فبعد أن كان النحاة يلجأون إلى التأويل والتقدير فيما لا يطابق قواعدهم منها، فقد وجدنا في العصور المتأخرة من ينص على جواز الاحتجاج في العربية بكل ما ذكر أنه مقروء به في آية قراءة متواترة أو أحادية أو شاذة))[1].

وهذا التوثيق المطلق لنص القرآن الكريم الذي (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ) يقابله توثيق مشوب غالباً بالخلط والتشكيك في غيره من النصوص لاسيما الشعرية منها، ((فنراهم ينسبون البيت إلى أكثر من واحد ولربما وصل العدد إلى ثلاثة أو أربعة، مما يقلل من جدوى الشاهد الشعري في الاحتجاج ويوهي من قوته في الاستدلال النحوي))[2].

فقضية النحل والانتحال التي أصيب بها الأدب العربي أدت بالشعر إلى ضعف قونه في الاستشهاد، فعند قراءة كتب النحو نجد أن عدداً من الأبيات غير معرّف بقائلها مصدرة بكلمات منها: (وقوله، وقول بعضهم، ومنه، وقال رجل من طيئ أو تميم أو أسد، أو قال راجزاً[3] .... وغيرها؛ وفي أبيات أخرى قد نجد العكس، فيذكر القائل والمناسبة التي قيل فيها البيت أو القصيدة).

هذه المسائل التي سبق ذكرها جعلت النحاة المتأخرين يعنون بإيراد الشاهد القرآني بصورة لم تختلف كثيراً عن السابقين.

---

[1] الضرورة الشعرية: 89-90. وينظر: الرواية والاستشهاد: 120 وما بعدها. والشواهد والاستشهاد: 137.

[2] الشواهد القرآنية في النحو عند ابن هشام: 17.

[3] ينظر: الضرورة الشعرية: 94.

فابن هشام في كتبه اعتمد على شواهد القرآن لا على الشعر ولا غيره في بناء كثير من الأحكام النحوية وترسيخها[1]، فقد بلغت مبلغاً لم تبلغه في كتاب آخر بحجمه .... وربما نجد الآية الواحدة يستشهد بها في مواطن كثيرة من الكتاب، ولذا نجد شواهده القرآنية في كتابه: (مغني اللبيب) قد قاربت ثلاثة آلاف شاهد .... والآية يتكرر ذكرها أحيانا في الصفحة الواحدة أكثر من مرة ولأكثر من موطن استشهاداً[2].

أما ابن عصفور فعلى الرغم من قلة الشواهد القرآنيـة في مؤلفاته بالنسبة لمن سبقه من النحاة أمثال شيبويه والمبرد وابن السراج ومن جاء من بعـده أومن عاصـره أمثـال ابن مالـك وابن هشـام، فقـد بلغت شـواهده القرآنيـة في كتـاب شـرح جمـل الزجاجي 382 شاهداً وبلغت في كتابه المقرب 76 شاهداً[3].

لكننا نرى للشاهد القرآني مكانا واضحا في ترسيخ القواعد النحوية واثبات الأدلة والحجج والـبراهين، إذن فعلم النحـو اعتمـد في بناء قواعده على القرآن الكريم، وهو مـا يمثـل اللغـة النقيـة العالية، وهي (تختلف اختلافا غير يسير عن لغـة الشـعر من حيث هي أثر لغوي وصورة فـذة لا يـدانيها أثـر لغـوي في العربيـة على الإطلاق)[4].

المبحث الثاني: في دلالـة (أفعـل التفضـيل) على غـير بابه في نصوص قرآنية

أولاً- (أفعل) التفضيل مؤول بالصفة المشبهة:

قد يستعمل اسم التفضيل عارياً عن معنى التفضيل، فيتضمن معنى الصفة المشبهة، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي

[1] ينظر: الشواهد القرآنية في النحو عند ابن هشام: 66.

[2] ينظر: المصدر السابق: 33. وللتعـرف على نسـبة الشـاهد القـرآني إلى الشاهد الشـعري في عـدد من كتب النحـو، ينظـر: ابن مالـك النحـوي في شرح الكافيـة الشـافية: 159، فقـد ذكـر هـذه النسـبة في قسـم من كتب النحو ولعصور مختلفة بداءاً بكتاب سيبويه.

[3] المقرب لابن عصفور (ت 669هـ)، تحقيـق: أحمـد عبدالسـتار الجـواري وعبدالله الجبوري، طبعة وزارة الأوقاف: 570-573.

[4] العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، يوهـان فـك، ترجمـة: د. رمضان عبدالتواب مكتبة الخانجي، مصر 1980م: 17.

يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ[1]، فقد ذكر أبو حيان في تفسيره هذه الآيةَ أربعة أقول هي[2]:

1) إنَّ (أهون) ليست أفعل تفضيل؛ لأنه يدل على تفاوتٍ عند الله في النشأتين الإبداء والإعادة، فلذلك تأوله ابن عباس والربيع بن هيثم على أنه بمعنى (هَيِّنٌ) والضمير عائد على الله.
2) إنَّ (أهون) للتفضيل بحسب معتقد البشر، وما يعطيهم النظر في المشاهد من أن الإعادة في كثير من الأشياء أهون من البداءة؛ للاستغناء عن الرؤية التي كانت في البداءة وإن كان الاثنان عنده تعالى من اليسر في حيز واحد.
3) إنَّ (أهون) اسم تفضيل والضمير في عليه عائد على الخلق، أي: والعود أهون على الخلق، بمعنى أسرع؛ لأن البداءة فيها تدرج من طور إلى طور إلى أن يصير إنساناً، والإعادة لا تحتاج إلى هذه التدريجات في الأطوار إنما يدعوه الله فيخرج، فكأنه قال: وهو أيسر عليه، أي: أقصر مدة وأقل انتقالاً.
4) وقيل المعنى: وهو أهون على المخلوق، أي: يعيد شيئاً بعد إنشائه فهذا عرف المخلوقين، فكيف تنكرون أنتم الإعادة في جانب الخالق ؟!

وهما جاء أيضاً مؤولاً بالصفة المشبهة قوله تعالى: وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوْا بِأَحْسَنِهَا[3]، وأبو حيان له رأيان في تفسيرقوله: (أحسنها) هما[4]:

1) إنها (أفعل) تفضيل، وفيها الحَسَن والأحسن، كالقصاص والعفو، والانتصار والصبر، وقيل: أحسنها الفرائض والنوافل.
2) (أحسن) هنا ليست أفعل التفضيل بل هي صفة مشبهة، أي،بحَسَنها، كما قال الشاعر:

إن الذي رفع السماء بنى لكم   بيتاً دعائمه أعز وأطول

---

[1] سورة الروم، الآية: 27.
[2] البحر المحيط: 7/165.
[3] سورة الأعراف، الآية: 145.
[4] البحر المحيط: 4/386-387.

أي: عزيزة وطويلة، فعلى هذا يكونوا قد أمروا في هذه الآية بأن يأخذوا بحَسَنها وهو ما يترتب عليه الثواب دون المناهي التي يترتب على فعلها العقاب.

وقد يؤول اسم التفضيل إلى صفة مشبهة من باب إضافة للصفة إلى الموصوف كما في قوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾[1]، فقد ذهب الزمخشري إلى أن (أحسن) على بابها في التفضيل، وذكر رأيين في ذلك هما[2]:

1) أنه اقتصَّ على أبدع طريقة وأعجب أسلوب، ألا ترى أن هذا الحديث مقتص في كتب الأولين وفي كتب التواريخ ولا ترى اقتصاصه في كتاب منها مقارباً لاقتصاصه في القرآن.
2) إنه أريد بالقصص المقصوص فمعناه: نحن نقص عليك أحسن ما يقص من الأحاديث .... والظاهر أنه (أحسن) في بابه كما يقال في الرجل: هو أعلم الناس وأفضلهم ،يراد في فنه.

ولكننا نجد أن أبا حيان كان له رأي آخر، فبعد أن ذكر قول الزمخشري أضاف عليه قوله: (أحسن) هنا ليست أفعل التفضيل بل هي بمعنى (حَسَن) كأنه قيل: حَسَن القصص من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، أي: القصص الحسن[3].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[4]، فقد ذكر أبو حيان أن ((الأحسن هنا بمعنى الحَسَن، فليس أفعل التي للتفاضل))[5]، أي: أنه أخرجها عن باب التفضيل لتأويلها بالصفة المشبهة.

ومما خرج عن باب التفضيل أيضاً كلمة (أحق) في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ﴾[6]، فقد قال أبو حيان: ((وأحق ليست أفعل التفضيل، بل المعنى حقيق بأن يتبع))، وبذلك يكون قد أوَّل أفعل التفضيل بصفة مشبهة، فأخرجها عن بابها.

---
[1] سورة يوسف، الآية: 3.
[2] الكشاف: 387.
[3] البحر المحيط: 5/279.
[4] سورة النحل، الآية: 97.
[5] البحر المحيط: 5/516.
[6] سورة يونس، الآية: 35.

ولكن مع هذا فإننا نجد أن أبا حيان لا يميل في كل الأحيان إلى التأويل إن وجد دليلاً على أن هناك مفضلاً عليه محذوفاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ﴾[1]، فقد ذكر أبو حيان في ذلك رأيين هما[2]:

1) أعلم هي للتفضيل، وأن المفضل عليه محذوف لوجود دلالة، فهو يقول: إن العلم بالأعداء صفة مشتركة بين الله تعالى والمؤمنين ولكن بلا تشبيه ولا تمثيل، فعلمهم لا شيء قياساً بعلم الله تعالى.
2) أعلم ليس على بابها، فيؤولها بمعنى عليم، أي: أنه يخرجها عن معنى التفضيل عند تأويلها بصفة مشبهة.

ثانياً- (أفعل التفضيل) يؤول باسم الفاعل:

وقد يؤول اسم التفضيل باسم فاعل فيخرجه عن معنى التفضيل، وذلك لفقده معنى الصيغة الدالة على التفضيل (أفعل) ومن ذلك ما ذكر في تفسير قوله تعالى: ﴿لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا﴾[3]، فذكر أبو حيان رأيين هما[4]:

1) إن (أسوأ) أفعل تفضيل، وقد علل ذلك بأنه إذا كفر فإن الكفر أسوأ أعمالهم، فتكفير ما هو دونه أحرى.
2) إنها ليست للتفضيل وهو كقولك: الأشج أعدل بني مروان، أي: عادل، فكذلك هذا، أي: سيء الذي عملوا، ويدل على هذا قراءة ابن مقسم وحامد بن يحيى عن ابن كثير (أسواء)، بألف بين الواو والهمزة جمع سوء ولا تفضيل فيه.

وكان الزمخشري قد ذكر أنه لا يوجد مفضَّل عليه فالجملة بعد (أسوأ) مجرورة بالإضافة من إضافة الشيء إلى بعضه فقال: ((ما معنى إضافة الأسوأ إلى الذي عملوا، وما معنى التفضيل فيه؟ قلت: أما الإضافة فما هي من إضافة أفعل إلى الجملة التي يفضل عليها ولكن من إضافة الشيء إلى ما هو بعضه من غير تفضيل كقولك: الأشج أعدل بني مروان، وأما التفضيل فإيذان بأن السيء الذي يفرط منهم من الصغائر والزلات المكفره هو

---
[1] سورة النساء، الآية: 45.
[2] البحر المحيط: 3/261.
[3] سورة الزمر، الآية: 35.
[4] البحر المحيط: 7/412.

عندهم الأسوأ لاستعظامهم المعصية))[5]، فهو إذن يرجح عدم التفضيل في (أسوأ) ويؤولها باسم الفاعل (سيء).

ثالثاً- أفعل التفضيل ليس للتفاضل:

قد يستخدم اسم التفضيل للزيادة في أصل الفعل لصاحبه وابتعاده عن غيره في هذه الصفة، وليس للاشتراك مع غيره في أصل الفعل ووجود نسبة بينهما، أي: أنه لا نسبة بين طرفين في أصل الفعل ومعناه، وهذا ما ذكره الكفوي فقال: ((وقد يقصد باسم التفضيل تجاوز صاحبه وتباعده عن غيره في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة إليه بعد المشاركة في أصل الفعل، بل المعنى أن صاحبه متباعد في أصل الفعل متزايد إلى كماله فيه على وجه الاختصار فيحصل كمال التفضيل))[1]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[3]، فليس المقصود هنا التفضيل على شيء معين، بل المراد من كل ذلك الزيادة في الحسن، ((ولا يمتنع تقدير مفضل عليه كأن تقول: وجادلهم بالتي هي أحسن من غيرها ونحو ذلك))[4].

وقد يخرج أفعل التفضيل عن بابها في الأفضلية إلى التفضيل عند تأويل أفعل التفضيل لعدم وجود مفضل عليه، ومن ذلك تفسيره لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ﴾[5]، فقد ذكر أبو حيان فيها ثلاثة أقوال هي[6]:

1) إن (أعظم) تبقى على بابها من التفضيل، على تقدير اعتقاد المشركين بأن في سقايتهم وعمارتهم فضيلة فخوطبوا على اعتقادهم، وبذلك فإن المفضَّل هم المجاهدون المؤمنون والمفضل عليه المشركون.
2) إن (أعظم) تبقى على بابها من التفضيل، ولكن التقدير يكون: أعظم درجة من الذين آمنوا ولم يهاجروا ولم

---

[5] الكشاف: 941.

[1] الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي: 96.

[2] سورة الإسراء، الآية: 34.

[3] سورة النحل، الآية: 125.

[4] معاني النحو، فاضل صالح السامرائي: 4/685.

[5] سورة التوبة، الآية: 20.

[6] البحر المحيط: 5/22-23.

يجاهدوا، وفي هذه الحالة نجد أن جهة المفضل عليه تغيرت ففي الأولى كان المشركون هم المقصودين وفي الثانية أصبح المؤمنون الذين لم يهاجروا هم المفضَّل عليهم.

3) (أعظم) ليست على بابها، بل هي كقوله: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾[1]، وقول حسان: (**فشرّكما لخيركما الفداء**)، وكأنه قيل: عظيمون درجة، أي: أنه لا يوجد مفضل عليه وإنما هي استعملت للتفضيل لا للأفضلية.

وقد ذهب الزمخشري قبل ذلك إلى أنها أفعل تفضيل فقال: ((أعظم درجة عند الله من أهل السقاية والعمارة عندكم))[2].

رابعاً- التفضيل بين شيئين في صفتين مختلفتين:

قد يكون التفضيل بين شيئين في صفتين مختلفتين، فيراد بالتفضيل حينئذ أن أحد الشيئين قد زاد في صفته على الآخر كقولهم: العسل أحلى من الخل، والصيف أحر من الشتاء، والليل أظلم من النهار، ((فليس ثمة إشتراك بين المفضل والمفضل عليه وإنما المراد: أن العسل في حلاوته زائد على الخل في حموضته، فاتصف العسل بالحلاوة أكثر من اتصاف الخل بالحموضة، وكذا الباقي))[3].

وقال أبو البقاء: ((وقد يستعمل أفعل لبيان الكمال والزيادة في وصفه الخاص، وإن لم يكن الوصف هو الأصل مشتركاً وعليه قولهم: الصيف أحر من الشتاء، أي: الصيف أكمل في حرارته من الشتاء في برودته))[4].

وقد أنكر أبو حيان صحة هذا التقدير ((وأكد وجوب اشتراك المفضل والمفضل عليه في أصل الوصف))[5].

وقد أوَّل ابن مالك ما جاء ظاهره خلاف ذلك، فقال في الصيف أحر من الشتاء له توجيهان[6]:

---

1 سورة الفرقان، الآية: 24

2 الكشاف: 427.

3 حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان: 3/50.

4 الكليات: 96.

5 تذكرة النحاة: 294.

6 شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: 767.

أحدهما: يكون اسم التفضيل أحر من حر القتل بمعنى: استحر، أي: اشتد وكأنه قال: الصيف أشد استحراراً من الشتاء؛ لأن حروبهم في الصيف كانت أكثر من حروبهم في الشتاء.

الآخر: يمكن أن يشار بذلك إلى أن الشتاء يتحيل فيه على الحر بموقيات البرد، والصيف لا يحوج إلى توقي برده، فحره أشد من الحر الذي يتوصل إليه في الشتاء بالحيل.

أما قولهم: العسل أحلى من الخل، ((فيحمل على أن قائله أطلق على العنب خلاً كما أطلق عليه خمراً في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[1]، ويحتمل أن يكون أحلى مَن حليَ بعيني بمعنى: حُسن منظره))[2].

وقد كان أبو حيان يحاول أن يجد صفة مشتركة بين المفضل والمفضل عليه ويخرج أفعل التفضيل عن بابه لغير ذلك كتفسيره لقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ﴾[3]، فقد قال: ((خير إن كانت للتفضيل، فقيل: المعنى: خير من العصيان والإصرار على الذنب، وقيل خير من ثمرة العصيان، وهو الهلاك وكلا هذين الوجهين ليس التفضيل فيها على بابه، إذ العصيان والهلاك غير المتناهي لا خير فيه، فيوصف خيره بأنه أزيد في الخير عليه))[4].

أي: إن أبا حيان يضعف هذا الرأي بكونها للتفضيل لأن الصفتين متضادتين بين الطاعة والعصيان، لذلك فهو يعطي الرأي الراجح عنده بقوله: ((ويحتمل ألا يكون للتفضيل بل أريد به خير من الخيور))[5].

كما أن أبا حيان يخرج لفظ’ (خير) عن التفضيل في قوله تعالى: ﴿ذلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرُماتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾[6]، فقد قال: ((والظاهر أن (خير) هنا ليس أفعل تفضيل))[7]؛ فالصفتان عنده متضادتين بين تعظيم الله الذي فيه الخير كله، وعدم تعظيم حرمات الله الذي فيه الشر كله، لذلك نجده يخرجها عن التفضيل.

---

[1] سورة يوسف، الآية: 36.
[2] شرح العمدة: 767.
[3] سورة البقرة، الآية: 54.
[4] البحر المحيط: 1/209.
[5] المصدر السابق.
[6] سورة الحج، الآية: 30.
[7] البحر المحيط: 2/339.

وهو بذلك يخالف الزمخشري في رأيه الذي يقول فيه: ((التعظيم خير به، ومعنى التعظيم العلم بأنها واجبة المراعاة والحفظ والقيام بمراعاتها))[1]، فهو يبقي أفعل التفضيل على بابها.

خامساً- أفعل التفضيل يفيد التهكم والاستهزاء:

وقد يخرج اسم التفضيل على بابه إذا كان في جملة يقصد بها التهكم أو الاستهزاء، كما في قولهم: ((هو أعلم من الحمار، فليس للحمار علم حتى يكون هو أعلم منه، ولكن المراد به التهكم، كأنه قيل: إن أمكن أن يكون للحمار علم فأنت مثله مع زيادة، وليس المقصود بيان الزيادة، بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتقاؤه عن الحمار))[2].

فهي إذن ليس شراكة في صفة وزيادة أحدهما على الآخر فيها وإنما هي إبراز شيء معلوم عند كل ذي عقل وإلزام الجميع ومنها الخصم في ذلك كما في قوله تعالى: ﴿آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[3]، فقد ذكر أبو حيان في تفسير هذه الآية أن ((الاستفهام فيه تبكيت وتوبيخ وتهكم بحالهم وتنبيه على موضع التباين بين الله تعالى وبين الأوثان إذ معلوم عند من له عقل أنه لا شركة في الخيرية بين الله تعالى وبينهم، وإنما يذكر على سبيل إلزام الخصم وتنبيه على خطأ مرتكبه))[4].

فأبو حيان يرى في (خير) رأيين هما[5]:

1) أن (خير) أفعل تفضيل جاء على حسب اعتقاد المشركين حيث اعتقدوا في آلهتهم خيراً بوجه ما.
2) أن (خير) ليست للتفضيل كما تقول: الصلاة خير، يعني خير من الخيور، ولكنه يرجح كون (خير) هنا أفعل تفضيل فيقول: ((والظاهر أن خيراً أفعل تفضيل وأن الاستفهام في نحو هذا يجيء لبيان فساد ما عليه الخصم وتنبيه على خطئه وإلزامه الإقرار بمصدر التفضيل في جانب واحد وانتفائه عن الآخر))[6].

---

1 الكشاف: 694.
2 شرح الرضي على الكافية: 3/455.
3 سورة النمل، الآية: 59.
4 البحر المحيط: 7/84.
5 المصدر السابق.
6 المصدر السابق.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿أَذَلِكَ خَيْرٌ نُّزُلا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّوم﴾[1]، ففي هذه الآية لا يوجد إشتراك في الصفة بين المفضل والمفضل عليه وقد جيء بصيغة التفضيل مع الاستفهام للتوبيخ؛ لأنه معلوم أن شجرة الزقوم لا خير فيها، وهذا ما ذكره الزمخشري فقال: ((معلوم أنه لا خير في شجرة الزقوم ولكن المؤمنين لما اختاروا ما أدى إلى الرزق المعلوم واختار الكافرون ما أدى إلى شجرة الزقوم قيل لهم ذلك توبيخاً على سوء اختيارهم))[2].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يُلْقَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[3]، فالمعلوم أنه لا اشتراك بين من يلقى في النار خائفاً ومن يأتي يوم القيامة آمناً، فقد ذكر أبو حيان أنه: ((لا اشتراك بين الإلقاء في النار والإتيان آمناً ولكنه – كما قلنا- استفهام تقريري كما يقر المناظر خصمه على وجهين أحدهما فاسد يرجو أن يقع في الفاسد فيتضح جهله))[4].

أي أنه يريد بالخصم التبكيت والتهكم والاستهزاء عند اتضاح جهله فهي لا تدور في إطار التفضيل كما نرى، ولكن أبا حيان لا يخرج ذلك عن معنى التفضيل في هذه الحالة.

سادساً- المقابلة:

لا شك إن من أهم شروط أفعل التفضيل أن تكون هناك (من) جارة للمفضل عليه، إن كان مجرداً من أل التعريف، ولابد من وجود طرف آخر مع المفضل يقابله لغرض التفضيل بينهما، وعدم وجوده سيؤدي إلى خروج أفعل التفضيل عن بابه إلى أغراض أخرى ليست على باب الأفضلية.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ﴾[5]، فنلحظ أن الزوج هو الوحيد الذي له حق برد زوجته في هذه الآية ولا يوجد معه مفضل عليه لذلك فقد أحرجه أبو حيان عن معنى التفضيل فقال: ((وأحق هنا ليست على بابها؛ لأن غير الزوج لا حق له ولا تسليط على الزوجة في مدة العدة، إنما ذلك للزوج

---

[1] سورة الصافات، الآية: 62.
[2] الكشاف: 906-907.
[3] سورة فصلت، الآية: 40.
[4] البحر المحيط: 7/478.
[5] سورة البقرة، الآية: 228.

ولا حق لها أيضاً في ذلك بل لو أبت كان له ردها، قيل: وبعولتهن حقيقون بردهن))[1].

ومن استعماله للمبالغة أيضاً قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾[2]، فقد ذكر أبو حيان في هذه الآية رأيين هما[3]:

1) الأخسرون أفعل تفضيل؛ وذلك أن الكافر خسر الدنيا والآخرة.
2) الأخسرون هنا للمبالغة لا للمشاركة، كأنه يقول: ليس للمؤمن خسران البته، حتى يشركه فيه الكافر ويزيد عليه.

أي أن أبا حيان أخرج أفعل التفضيل عن بابه عندما لم يجد مقابلة بين طرفين في التفضيل بل أفاد المبالغة فيها فقط.

سابعاً- المشاركة في الصفة:

لا يخلو المفضل عليه من مشاركة المفضل في المعنى غالباً، وهذه المشاركة إما أن تكون حقيقية كقوله تعالى: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾[4]، أي: أزيد، وقد تكون المشاركة تقديرية –اعتقادية- كقوله تعالى: ﴿وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾[5].

وقد جاء في همع الهوامع: ((والمراد بقولنا: ولو تقديراً مشاركته بوجه مّا، كقولهم في البغيضين: هذا أحسن من هذا، وفي الشريرين: هذا خير من هذا، وفي التنزيل: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾[6]))[7].

ولكن أبا حيان يخرج هذا النوع من باب التفضيل فقد ذكر معلقاً على هذه الآية: ((أحب هنا ليست على بابها من التفضيل لأنه لم يحب ما يدعونه إليه قط وإنما هذا شران فآثر أحد الشرين على الآخر))[8].

---

[1] البحر الكبير: 6/80.
[2] سورة النمل، الآية: 5.
[3] البحر المحيط: 7/54.
[4] سورة النحل، الآية: 92.
[5] سورة البقرة، الآية: 221.
[6] سورة يوسف، الآية: 33.
[7] همع الهوامع: 2/104.
[8] البحر المحيط: 5/306.

فالمشاركة بالصفة شرط مهم في التفضيل فإن فقدت فسيخرج أفعل التفضيل عن بابه، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾[1]، فقد ذكر في هذه الآية رأيين هما[2]:

1) أنّ (خير) هنا أفعل تفضيل، وحسن حذف المفضل عليه لوقوعه خيراً والتقدير من الحياة الدنيا.
2) أنّ (خير) هنا ليست للتفضيل، إذ لا اشتراك بين المؤمن المتقي في آخرتته ودنياه من حيث الخيرية.

كما أن أبا حيان يخرج أفعل التفضيل عن معناها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾[3]، وذلك لعدم وجود مشاركة بين طريقة هذى القرآن وطريقة غيره في الهداية فيقول: ((والذي يظهر من حيث المعنى أن أقوم عنا لا يراد بها التفضيل إذ لا مشاركة بين الطريقة التي يرشد إليها القرآن وطريقة غيرها، وفضلت هذه عليها))[4].

ولكن الزمخشري يجعل (أقوم) على بابها في التفضيل ويقدر مفضل عليه مشترك مع المفضل في الصفة فيقول: ((هي أقوم الحالات وأسدها أو للحملة أو للطريقة وأينما قدرت لم تجد مع الاثبات ذوق البلاغة الذي تجده مع الحذف، ما في إبهام الموصوف بحذفه من فخامة تفقد مع إيضاحه))[5].

كما أن أبا حيان قد يخرج أفعل التفضيل عن بابه إذ لا توجد صفة في المفضل عليه مطلقاً، كقولنا: شيء خير من شيء.

فقد ذكر ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[6]، فقال: ((ومعنى أطهر: أنظف فعلاً، وقيل أحل وأطهر بيتاً، ليس أفعل التفضيل إذ لا طهارة في إتيان الذكور))[7].

أي: أنه لا توجد صفة في المفضل عليه ولو قليلة تجمع بينه وبين المفضل لذلك أخرجه عن معنى التفضيل.

---

[1] سورة الأنعام، الآية: 32.
[2] البحر المحيط: 4/109.
[3] سورة الإسراء، الآية: 9.
[4] البحر المحيط: 6/11.
[5] الكشاف: 591.
[6] سورة هود، الآية: 78.
[7] البحر المحيط: 5/247.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾[1]، فالغلام المفضل عليه لا توجد فيه صفة الرحمة مطلقاً، لذلك فإن أبا حيان يخرج أفعل التفضيل عن معناها فيقول: ((أفعل هنا ليست للتفضيل؛ لأن ذلك الغلام لا زكاة فيه ولا رحمة))[2].

على هذا فإن الاشتراك بالصفة من أهم أركان التفضيل فإذا فقد فإنه لا تفضيل في اسم التفضيل كما في قوله تعالى: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ﴾[3]، في اشتراك في الخيرية بينهما.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾[4]، فقد حصلت المشاركة في مطلق الخيرية وليس في وجهة الخير لذلك فإن أبا حيان يبقيها على موضوعها الأصلي فيقول: ((واشترك القول المعروف والمغفرة مع الصدقة يتبعها أذى في مطلق الخيرية وهو النفع وإن اختلفت جهة النفع، فنفع القول المعروف والمغفرة باق ونفع تلك الصدقة فانٍ، ويحتمل أن يكون الخيرية هنا من باب قولهم: شيء خير من لا شيء))[5].

ويمكن الاستنتاج من كل ما سبق في جواز استعمال اسم التفضيل مجرداً عن أبي حيان، أن هناك ثلاثة آراء هي:

الرأي الأول: أنه لا يجوز استعمال اسم التفضيل عارياً عن اللام والإضافة ومن، مجرداً عن معنى التفضيل مؤوولاً باسم الفاعل أو الصفة المشبهة قياساً مطرداً.

الرأي الثاني: أنه يجوز لكن الأصح قصره على السماع، فما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه.

الرأي الثالث: عدم جواز ذلك لا سماعاً ولا قياساً، وأنه لابد من مشاركة بين المفضل والمفضل عليه في أصل الوصف، إما حقيقة أو تقديراً.

---

[1] سورة الكهف، الآية: 81.
[2] البحر المحيط: 3/32.
[3] سورة الصافات، الآية: 62.
[4] سورة البقرة، الآية: 263.
[5] البحر المحيط: 2/320.

الخاتمة:

يمكن أن نستخلص من هذا البحث الموجز النتائجَ الآتية:

1) اسم التفضيل مشتق من الفعل على وزن (أفعل)، لا يأتي على غير هذه الصيغة مطلقاً، وقد تحذف منه الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال في الألفاظ: (حَبَّ، خير، شر).
2) مهمة التفضيل الأولى هي تفضيل شيء آخر في أصل الوصف الذي اشتركا فيه، وبيان وجه الزيادة أو النقصان في الأول.
3) المفضل مذكور دوماً ويطلق عليه أحياناً اسم (صاحب أفعل)، أما المفضل عليه فقد يحذف من الجملة.
4) إذا اقترن اسم التفضيل بـ(من) الجارة للمفضل عليه ولو تقديراً، لم تجز تعريته من معنى التفضيل.
5) هناك عدد من العلماء يعرون اسم التفضيل عن معنى التفضيل إذا أولوه بمشتق آخر كاسم الفاعل أو الصفة المشبهة.
6) يحاول بعض العلماء إبقاء اسم التفضيل على أصله بقدر استطاعتهم فإن لم يجدوا تأويلاً له أخرجوه عن بابه.

والله تعالى أعلم

أ.د عبدالرزاق عبدالرحمن أسعد السعدي